

Distr.: General
15 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ استراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل
التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة

تقرير الأمين العام

موجز

أعدَّ هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٥، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً عن حالة تنفيذ القرار، يضمّنه فرعاً بشأن الآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك اعتباره كذلك دون الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة، آخذاً في اعتباره الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية. ويرد في المرفق تقرير صادر عن رابطة الدول الكاريبية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار.

* A/67/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

170912 170912 12-46505 (A)



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي
٣	ألف - التلوث البحري
٥	باء - إدارة الموارد الساحلية والبحرية
٨	جيم - التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة
٩	دال - تغير المناخ والتأهب للكوارث
١١	هاء - بناء القدرات والحصول على المعلومات
١٣	ثالثا - أنشطة لجنة البحر الكاريبي
١٤	رابعا - الآثار القانونية والمالية التي يُحتمل أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة
١٥	خامسا - خاتمة
١٦	المرفق - تقرير رابطة الدول الكاريبية عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٥ المعنون "نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"

أولاً - مقدمة

١ - أهابت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٥/٦٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، المعنون "نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة" منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدم، حسب الاقتضاء، المساعدة إلى البلدان الكاريبية ومنظمتها الإقليمية فيما تبذله من جهود لضمان حماية البحر الكاريبي وإدارته وإدارة مستدامة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً عن حالة تنفيذ القرار وأن يضمن التقرير فرعاً يتعلق بالآثار القانونية والمالية التي يمكن أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، بما فيه اعتباره كذلك دون الإخلال بالقانون الدولي ذي الصلة، آخذاً في اعتباره الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية المعنية.

٢ - ويستند هذا التقرير إلى إسهامات مقدمة من منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية المعنية، والدول الأعضاء^(١). وتلبيةً للدعوة الموجهة من الجمعية العامة، قدمت رابطة الدول الكاريبية تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار السالف الذكر يرد في مرفق هذا التقرير.

ثانياً - الأنشطة المضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي

ألف - التلوث البحري

٣ - عقب قيام معظم بلدان المنطقة بإنشاء مرافق مرفئية مناسبة لاستقبال النفايات، بدأ في أيار/مايو ٢٠١١ نفاذ تسمية منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة بموجب المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن لعام ١٩٧٣، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ ذي الصلة، بحيث أصبح التخلص من كافة أنواع القمامة في البحر ممارسة محظورة.

٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٠، بدأ نفاذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية الملحق باتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وذلك إثر انضمام كل من أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وغيانا. ومنذ ذلك الحين، صدق عليه كل من دومينيكا وجرينادا، ويُتوقع أن تصدق عليه جامايكا.

(١) وردت مساهمات من المنظمات التالية، شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛ ومنظمة العمل الدولية؛ والمنظمة البحرية الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والمنظمة العالمية للسياحة؛ ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ ومن الدول التالية: أستراليا؛ وكوستاريكا؛ وكولومبيا؛ والمكسيك.

٥ - ويواصل البرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه مشاركا في رئاسة مبادرة الشراكة التي تدعى "من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء"، تطوير شراكات لتعزيز النهج المتكاملة في مجالات من قبيل المياه المستعملة والمرافق الصحية والممارسات الزراعية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والسياحة المستدامة والنقل البحري السليم بيئيا في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

٦ - وما فتئت بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى تعمل على تحسين قدرتها على إدارة المياه المستعملة بدعم من مشروع الصندوق الإقليمي الكاريبي لإدارة المياه المستعملة الذي يموله مرفق البيئة العالمية ويقوم البرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور الوكالة الإقليمية المنفذة له. وسيستفيد من المشروع النهائي الموافق عليه في عام ٢٠١٠ ما عدده ١٣ بلدا مشاركا من خلال التمويل المستدام للمشاريع ومعالجة أوجه القصور الرئيسية في الأطر القانونية والمؤسسية والتثقيفية والسياساتية القائمة.

٧ - ويواصل البرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية والمركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى الجهود الرامية إلى تخفيف آثار التلوث الناجم عن تبادل مياه صابورة السفن. وعقب إعداد مشروع الاستراتيجية الإقليمية لتصرف مياه صابورة السفن، عُقدت في جامايكا يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ حلقة عمل تدريبية بشأن امتثال ورصد وإنفاذ اتفاقية إدارة مياه صابورة السفن.

٨ - وشملت جهود التصدي لمسألة التلوث النفطي وضع خطة إقليمية للتصدي للتلوث النفطي في حزر البحر الكاريبي والتعاون في هذا الصدد، بقيادة مركز النشاط الإقليمي التابع للمركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وإنشاء قاعدة بيانات قائمة على نظام المعلومات الجغرافية تتعلق بحركة الملاحة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، ووضع خرائط لمؤشر الحساسية البيئية من شأنها أن تيسر عملية تقييم المخاطر والتخطيط في سياق الاستجابة لحادث انسكاب نفطي. وبالإضافة إلى ذلك، دعت حكومة المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى عقد اجتماع بهدف تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات بشأن إدارة الأمن في مجال الصناعة والحماية البيئية في دوائر النفط العاملة في خليج المكسيك ومنطقة البحر الكاريبي.

٩ - وسعياً لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في المساعدة على حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى من خلال منع وخفض النفايات البحرية، قام برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه بوضع خطة عمل إقليمية بشأن الإدارة المستدامة للقمامة البحرية بدأ تنفيذها على سبيل التجربة في ثلاثة بلدان (بربادوس وغيانا وسانت لوسيا).

١٠ - وفي فترة السنتين المنقضية، اختتم مشروعان تابعان لمرفق البيئة العالمية يتناولان إدارة مستجمعات المياه. وساهم المشروع المعنون "إدماج إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة البحر الكاريبي" في دعم إصلاح التشريعات والسياسات على مستوى الدول الجزرية وبناء القدرات من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات. وأظهرت المشاريع الإيضاحية التي أُجريت في ثمانية بلدان كيف أن الحد من الملوثات يمكن أن يعالج مشكلة شح المياه ويحسن نوعية البيئة البحرية والموارد الساحلية. وعلى سبيل متابعة مشروع مرفق البيئة العالمية لإدماج إدارة مستجمعات المياه والمناطق الساحلية من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، جرى اعتماد مشروع معنون "تنفيذ الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والمياه المستعملة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي" وعُرض على أمانة مرفق البيئة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لكي تنظر فيه.

١١ - ويُقترح أن يخلف المشروع المعنون "الحد من تسرب مبيدات الآفات إلى البحر الكاريبي" المنفذ في كوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا لحماية البيئة البحرية في منطقة البحر الكاريبي بالحد من تسرب مبيدات الآفات إلى قطاع الزراعة، مشروع معنون "تحسين إدارة دورات الحياة الكيميائية الزراعية في منطقتي وسط أمريكا والبحر الكاريبي" يُتوخى أن يشمل عدداً أكبر من القطاعات وأن يغطي المياه الدولية والملوثات العضوية الثابتة.

باء - إدارة الموارد الساحلية والبحرية

١٢ - إدراكاً منه لدور المناطق المحمية البحرية في حفظ التنوع البيولوجي وتعزيز مصائد الأسماك وتحقيق أهداف أخرى ذات صلة بإدارة الموارد الساحلية والبحرية، واصل برنامج البيئة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اضطلاعاًه بدور ريادي في شراكة شبكة ومنتدى إدارة المحميات البحرية في منطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز القدرة على إدارة المحميات البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وما برح البرنامج البيئي الكاريبي يقدم الدعم إلى مبادرة التحدي الكاريبي من خلال أنشطة إقليمية تشمل الربط الشبكي بين المحميات البحرية وبناء القدرات المتصلة بها. ودعمًا لجهود تحسين إدارة الموارد البحرية الحية

المشتركة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، يعكف البرنامج البيئي الكاريبي على تنفيذ مشروع تجريبي بشأن إدارة وحفظ التنوع البيولوجي للشعاب المرجانية ومصائد الأسماك فيها باتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي، وذلك كجزء من مشروع النظام البيئي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي.

١٣ - ويجري التصدي للخطر الذي يطرحه ظهور أنواع غريبة غازية (من قبيل الأسماك الأسيدي) تهدد التنوع البيولوجي في المنطقة، وذلك من خلال المشروع الإقليمي التابع لمرفق البيئة العالمية والمعني بالأنواع الغازية في الجزر الكاريبية، وهو مشروع ينفذه المركز الدولي للعلوم الأحيائية الزراعية.

١٤ - وما فتئت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) تعمل على تعزيز تنفيذ نهج إيكولوجية لإدارة مصائد الأسماك، وذلك بوسائل منها تطوير مجموعة أدوات في هذا الصدد، بالتعاون مع مركز دراسات إدارة الموارد والبيئة وجامعة جزر الهند الغربية. وأجريت دراسة إفرادية للأرصدة السمكية المشتركة لمصائد الروبيان وأسماك القاع في الجرف الفاصل بين غيانا والبرازيل، وذلك كجزء من مشروع النظام البيئي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي التابع لمرفق البيئة العالمية، بهدف تعميم النهج الإيكولوجية في مجال إدارة موارد الروبيان وأسماك القاع في هذه المنطقة.

١٥ - واتخذت لجنة مصائد الأسماك في وسط غربي المحيط الأطلسي قرارا عن تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية لمصائد الأسماك في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في مدينة بنما في الفترة من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢. وأنشأت اللجنة أيضا فريقا عاملا معنيا بالمصائد الترفيهية، من أجل تقييم أثرها وأهميتها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

١٦ - ويشمل عمل البرنامج الفرعي، الذي وضعه برنامج البيئة الكاريبية بشأن المناطق والحياة البرية المتمتع بها بحماية خاصة، الاضطلاع بأنشطة لحفظ الأنواع المهددة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى كما يرد سردها في البروتوكول المتعلق بالمناطق والحياة البرية المتمتع بها بالحماية الخاصة. وأنجزت خطط العمل الوطنية لإنقاذ السلاحف البحرية في كل من بنما وغرينادا، واعتمدت خطة إقليمية لحفظ الثدييات البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، واستُكملت الخطة الإقليمية لإدارة موارد خرفان البحر. وجرى دعم الجهود الإقليمية لتحقيق الإدارة المستدامة للحیوانات الرخوية من فصيلة Queen Conch والكرکند الشوكي، ولا سيما في مجال بناء القدرات بالتعاون مع لجنة مصائد الأسماك في وسط غربي المحيط الأطلسي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة.

١٧ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي إلى البلدان الكاريبية من أجل تحقيق الإدارة المتكاملة لمياه الأحواض النهرية والموارد الساحلية، وكذلك من أجل الإدارة الإيكولوجية للموارد البحرية الحية العابرة للحدود في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي. ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مشروع مدته أربع سنوات في أنتيغوا وبربودا، إلى تطوير نهج للإدارة المستدامة للموارد الجزرية ينظر إلى مجموع النظام الإيكولوجي للجزيرة ومواردها البحرية والبرية باعتبارها رصيذاً رأسمالياً سيواصل، في ظل الإدارة والحماية السليمين، ذر سيل من السلع والخدمات الحيوية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة.

١٨ - ويساهم المشروع المعنون "الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية المشتركة في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له" (٢٠٠٩-٢٠١٣) في تحسين حوكمة وإدارة الموارد البحرية الحية المشتركة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى من خلال اتباع نهج قائم على النظام الإيكولوجي. وقد حُددت ثلاث مشاكل عابرة للحدود ذات أولوية وهي: الاستغلال غير المستدام للأسمك والموارد الحية الأخرى، وتدهور الموئل والتغيرات المجتمعية، والتلوث. ويجري حالياً وضع برنامج عمل استراتيجي سيهدف إلى حشد الموارد اللازمة لتعزيز إطار الحوكمة الشاملة من أجل النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له.

١٩ - وعلى المستوى الوطني، أطلقت كولومبيا مشروع حماية التنوع البيولوجي في المنطقة الجنوبية الغربية من بحر الكاريبي في عام ٢٠١٠، يهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية المهمة والتنوع البحري والساحلي للمنطقة الجنوبية الغربية من البحر الكاريبي، وحفظها واستخدامها بشكل مستدام. وقامت كوستاريكا بوضع استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للموارد البحرية والساحلية تسلط الضوء على ثلاث مسائل حيوية تستلزم اتخاذ إجراءات فورية وهي: إدارة الموارد البحرية والساحلية، والسلامة البحرية، والتخطيط المكاني.

٢٠ - واستجابة للطلبات الواردة من بلدان منطقة البحر الكاريبي، استضافت أستراليا حلقة عمل للمساعدة في تحسين إدارة الشعاب المرجانية ومواجهة آثار تغير المناخ من قبيل ابيضاض الشعاب المرجانية وفقدان التنوع البيولوجي. وبناء على ذلك، تساهم شراكة أستراليا مع الجماعة الكاريبية في دعم النهوض بأنشطة إدارة الشعاب المرجانية التي تهدف إلى تعزيز البيئات البحرية المستدامة.

جيم - التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة

٢١ - صدقت حتى الآن كل من أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما وسانت فنسنت وغرينادين على اتفاقية منظمة العمل الدولية للعمل البحري لعام ٢٠٠٦، التي تنص على الحقوق الشاملة للبحارة وعلى حمايتهم مع إتاحة حقوق متكافئة للمالكي السفن.

٢٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أُطلق في منطقة البحر الكاريبي برنامج منظمة العمل الدولية المتعلق بالسلامة والصحة في موقع العمل والبيئة بهدف دعم الحكومات وجمعيات أرباب العمل والعمال في منطقة البحر الكاريبي فيما تضطلع به من جهود لتحسين السلامة والصحة في موقع العمل والمساهمة في الاستدامة البيئية، وذلك في قطاعات منها القطاعات الاقتصادية الحيوية من قبيل الفنادق والسياحة والسفن المتجولة.

٢٣ - وتروج منظمة العمل الدولية لتوليد فرص العمل المراعية للبيئة في إطار استراتيجية ترمي إلى تقليل أثر المؤسسات والقطاعات الاقتصادية في البيئة إلى أدنى حد ممكن. ويمثل إيجاد فرص العمل المراعية للبيئة أحد الأولويات الأربع المحددة في البرنامج القطري للعمل اللائق في غيانا، المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتعكف غيانا أيضا على تنفيذ استراتيجية التنمية القائمة على خفض انبعاثات الكربون، التي أطلقت في عام ٢٠٠٩، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال اعتماد مسار إثمائي منخفض الكربون.

٢٤ - وتركز مبادرة منظمة السياحة العالمية للسياحة المستدامة من أجل القضاء على الفقر على استحداث وتعزيز أشكال مستدامة من السياحة من خلال أنشطة ترمي تحديدا إلى التخفيف من حدة الفقر، بما في ذلك تدريب المرشدين المحليين والعاملين في الفنادق، وتسهيل إشراك السكان المحليين في تنمية السياحة حول مواقع التراث الطبيعي والثقافي، وإقامة روابط تجارية بين المنتجين الفقراء والمشاريع السياحية، وتوفير الخدمات التجارية والمالية للشركات السياحية الصغيرة والمتوسطة الحجم والمجتمعية. وفي هندوراس، نُفذ مشروع لإقامة روابط بين مجتمعات شعوب غاريفونا والمشاريع الصغيرة قرب منطقة لا باهيا دي تيلا (la Bahia de Tela).

٢٥ - وتشارك منظمة السياحة العالمية في برنامج الإنعاش الثقافي والتنمية الإنتاجية المبتكرة للساحل الكاريبي في نيكاراغوا، وهو برنامج مشترك يهدف إلى المساعدة في الحد من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية لقرى الشعوب الأصلية والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي التي تعيش على الساحل الكاريبي من خلال إعادة إحياء تراثها الثقافي وتحقيق التنمية المنتجة والنهوض بالمعرفة التقليدية.

دال - تغير المناخ والتأهب للكوارث

٢٦ - يواصل مركز الجماعة الكاربية لتغير المناخ الاضطلاع بدور جهة التنسيق المعنية بمسائل تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي، وتوفير خدمات تبادل المعلومات وبناء القدرات، وتنفيذ المشاريع ودعم البرامج المشتركة في المنطقة. وقد أكمل المركز، بالتعاون مع جامعة جزر الهند الغربية والمعهد الكوبي للأرصاد الجوية، عمله المتعلق بوضع نماذج مناخية، وخاصة فيما يتعلق بإسقاطات درجات الحرارة والتغيرات التهطالية، ويعكف الآن على وضع إسقاطات التغيرات في مستوى سطح البحر. ويقوم المركز أيضا بإعداد خطة تنفيذية للإطار الإقليمي لتحقيق التنمية المتكيفة مع تغير المناخ، على نحو ما قرره رؤساء حكومات دول الجماعة الكاربية. وتحدد الخطة النهج الاستراتيجي في المنطقة للتعامل مع تغير المناخ للفترة ٢٠١١-٢٠٢١.

٢٧ - ونفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا تجريبيا لوضع منهجية تقييم المخاطر وسرعة التأثير بها، وهو برنامج صُمم بهدف تطوير أداة تقييم النظم الإيكولوجية وتغير المناخ في تحليل مخاطر الكوارث ومدى التأثير بها. ويستهدف هذا المشروع بشكل محدد البلدان الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية الأخرى المعرضة بشكل كبير للأعاصير المدارية والأخطار المتصلة بها.

٢٨ - ويتوخى مشروع "التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في جامايكا" الذي يموله الاتحاد الأوروبي ويشارك في إدارته البرنامج البيئي الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد التخطيط في جامايكا، زيادة القدرة على التكيف وتقليل المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية في المناطق المعرضة باعتبارها تدابير ترمي إلى التكيف مع تغير المناخ، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في جامايكا.

٢٩ - ومن خلال مشروع "جزيرتي مجتمعي: زيادة الوعي وتغيير المواقف والسلوكيات بشأن تغير المناخ والبيئة في توباغو"، يهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى زيادة الوعي البيئي بشأن تغير المناخ في توباغو، مع التركيز على مشاركة المجتمعات المحلية واتباع نهج قاعدي إزاء الحفظ وتحسين إدارة مستجمعات المياه وإحكام الرقابة على استخدام الموارد.

٣٠ - وفي غيانا، أسفرت تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى السياسات في إنشاء منهاج تنسيق الحد من مخاطر الكوارث بين أصحاب المصلحة المتعددين الوطنيين؛ وإعداد سياسة إدارة مخاطر الكوارث وخطة الاستجابة للأخطار المتعددة؛ وإنشاء مركز مجهز بالكامل للعمليات الطارئة. وأجريت دراسات بشأن أوجه الضعف في مجالات الصحة

والمستوطنات البشرية والزراعة، بما في ذلك سيناريوهات الآثار التي يمكن أن تترتب على تغير المناخ في المستقبل.

٣١ - وتواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) دعم الدول الأعضاء فيها من منطقة البحر الكاريبي، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية من قبيل الوكالة الكاريبية لإدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث و مركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى، بغية إنشاء نظام مكتمل للإنذار بالأخطار المتصلة بأمواج تسونامي ومستوى سطح البحر والتخفيف من آثارها في منطقة البحر الكاريبي. ويجتمع سنويا منذ عام ٢٠٠٦ فريق التنسيق الحكومي الدولي المعني بنظام الإنذار بأمواج التسونامي والأخطار الساحلية الأخرى والتخفيف من آثارها في منطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة لها. وقد تحقق تحسن كبير من حيث تغطية رصد مستوى سطح البحر بدعم من مركز رصد مستوى سطح البحر التابع لجامعة هاواي، وشبكة رصد الزلازل في بورتوريكو و اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو.

٣٢ - وقد عقدت منظمة السياحة العالمية سلسلة من حلقات العمل الوطنية والإقليمية لمساعدة الدول الأعضاء فيها على تقييم المخاطر المرتبطة بالنشاط السياحي والتخفيف من آثارها، بما يشمل تطوير وتخطيط وتنفيذ نظم إدارة الأزمات التي ستساهم في التقليل من أثر الأزمات وتساعد في الخروج منها. وتعدّ منظمة السياحة العالمية أيضا شريكا رئيسيا في مشروع الإنقاذ الكاريبي (CARIBSAVE) الذي يُعنى بالآثار والتحديات المرتبطة بتغير المناخ والسياحة والبيئة والتنمية الاقتصادية وسبل العيش المجتمعية في مختلف أنحاء حوض البحر الكاريبي.

٣٣ - وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقييمات اقتصادية تمتد إلى عام ٢٠٥٠ لتأثير تغير المناخ على القطاعات الضعيفة الرئيسية في عدة بلدان من منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك تحليل القطاع الساحلي والبحري في جزر فرجن البريطانية وسانت كيتس ونيفس و قطاع المستوطنات الساحلية والبشرية في بربادوس وغيانا. وقد أتاحت هذه التقييمات معلومات كمية عن التكاليف التي تتكبدها هذه الاقتصادات من جراء تغير المناخ ومختلف الخيارات الموصى بها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

٣٤ - واضطلعت كولومبيا بمشروع وطني تجريبي للتكيف مع تغير المناخ يتضمن عنصرا بحريا يتناول تدابير التكيف في المناطق الجزرية، ولا سيما تدابير التكيف مع التغيرات في نسبة التهطل ودرجة الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر.

٣٥ - وأقامت أستراليا علاقات رسمية مع الجماعة الكاريبية في عام ٢٠٠٩، وهي بصدد استثمار مبلغ ٦٠ مليون دولار أسترالي في المساعدة الإنمائية لمساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي على الحد من قابلية التأثر بتغير المناخ والكوارث الطبيعية والتحديات الاقتصادية. ومن مجموع مبلغ ١٧,٥ مليون دولار أسترالي المرصود لبرامج تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، تؤول الحصة الأكبر من هذا الدعم إلى المنظمات الإقليمية الرئيسية التي تساعد الدول والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي على الحد من آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

هاء - بناء القدرات والحصول على المعلومات

٣٦ - وضعت المنظمة البحرية الدولية قاعدة بيانات قائمة على نظام المعلومات الجغرافية تتناول حركة الملاحة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى بهدف زيادة فرص الوصول إلى المعلومات؛ وتحسين حماية البيئة البحرية؛ وتحليل حركة الملاحة البحرية؛ وتعزيز الشراكة والتعاون بين الحكومات والقطاعات الصناعية؛ وزيادة تنفيذ الصكوك التابعة للمنظمة البحرية الدولية وسائر الصكوك الإقليمية ذات الصلة. وعقدت المنظمة البحرية الدولية أيضا سلسلة من حلقات العمل الوطنية والإقليمية في عام ٢٠١١ بشأن: وضع خرائط مؤشر الحساسية البيئية وما يرتبط بها من خرائط نظام المعلومات الجغرافية؛ والامتثال للاتفاقية الدولية لمراقبة وإدارة مياه صابورة السفن ورواسبها ورصدها وإنفاذها؛ وتنفيذ الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي.

٣٧ - ويواصل برنامج البيئة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل في منطقة البحر الكاريبي الكبرى لمساعدة البلدان على الانضمام إلى اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية قرطاجنة) والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها، ولتحقيق الأهداف المحددة فيها، وتيسير تنفيذها من خلال التوعية وبناء القدرات وجمع البيانات وتيسير الوصول إلى المعلومات. وبشكل البرنامج البيئي الكاريبي أيضا الوكالة الإقليمية

المنفذة لمشروع شبكة الموارد وتبادل المعلومات في مجال المياه الدولية التابع لمرفق البيئة العالمية، والذي يهدف إلى تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات فيما بين مشاريع مرفق البيئة العالمية.

٣٨ - وقد أُحرز تقدم في تقييم الحمولات والمصادر الملوثة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وذلك بتيسير من مركز الهندسة والإدارة البيئية للسواحل والخلجان التابع لمركز الأنشطة الإقليمية المعني بالتلوث من مصادر برية، وذلك من خلال توفير بيانات ومعلومات إضافية فيما يتعلق بعمليات التصريف التي تتم في منطقة البحر الكاريبي الكبرى أو تلك التي تؤثر فيها، ووضع خط الأساس لقياس التقدم المحرز بموجب البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية (بروتوكول المصادر البرية) الملحق باتفاقية قرطاجنة.

٣٩ - وبغية تعزيز قدرة بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى على تنفيذ البروتوكول المتعلق بالتلوث من مصادر وأنشطة برية، وزيادة المعارف عن حالة ونوعية البيئة البحرية ومواردها، أقيمت شراكة تسمى "الشبكة الإقليمية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا البحرية لمنطقة البحر الكاريبي: شبكة المعرفة العلمية". وقد أتاح مشروع الشراكة بناء قدرات مراكز الأنشطة الإقليمية لفائدة مختبرات مصادر التلوث البرية و المختبرات الإقليمية الشريكة من خلال توفير المواد والتدريب، ووضع مؤشرات الملوثات ومنهجيات الرصد والتحليل، وبناء القدرات لتسهيل زيادة استخدام نظم المعلومات الجغرافية.

٤٠ - وركزت المناقشات الجارية على التنسيق الإقليمي الفعال للمعلومات بين الشركاء في شبكة المعرفة العلمية والمبادرتين اللتين يدعمهما مرفق البيئة العالمية (مشروع الإدارة المتكاملة للمياه والمناطق الساحلية ومشروع الحد من تسرب مبيدات الآفات إلى البحر الكاريبي). ويجري تقييم نظم المعلومات القائمة والمقترحة لتطوير شبكة مركزية للمعلومات المتعلقة بالتلوث وقاعدة بيانات عن حالة البيئة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ويتمثل أحد المنابر التي أنشئت لنشر البيانات في خريطة أنشطة المشروع التفاعلي الشبكي التي استُحدثت بالتعاون مع مركز المياه للمناطق المدارية الرطبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن المقرر وضع خريطة مماثلة للبيانات المتعلقة بعمليات الشحن الإقليمية التي يحصل عليها مركز النشاط الإقليمي التابع للمركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

- ٤١ - ويهدف مشروع مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ المعنون "نظام إدارة قواعد البيانات للشبكة الإقليمية المتكاملة لمراقبة التغير البيئي في منطقة البحر الكاريبي الكبرى" الذي أُطلق في عام ٢٠١١، إلى بناء القدرات الإقليمية بغية مواجهة ما يترتب على تغير المناخ من تحديات وتأثير سلبي من خلال تيسير إمكانية الوصول إلى منتجات البيانات اللازمة لرصد التغير البيئي في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، من خلال دعم إنشاء شبكة إقليمية للرصد.
- ٤٢ - ووضعت الأمانة العامة لمنظمة دول شرق الكاريبي برنامجاً للإدارة المستدامة للمحيطات هدفه العام تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية من خلال الإدارة المستدامة لاستخدام موارد المحيطات وحماية البيئة البحرية. ويهدف هذا البرنامج أيضاً إلى بناء القدرة اللازمة على مستوى الأمانة العامة والدول الأعضاء من أجل وضع سياسات وطنية شاملة وواضحة لإدارة المحيطات وتعزيز الأطر القانونية والإدارية دعماً لهذه السياسات.
- ٤٣ - وقد ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز تنفيذ تقييمات الأثر البيئي، وكذلك المساهمة في تنفيذ التقييمات البيئية الاستراتيجية من خلال تطوير وتطبيق أدوات تقييم الموارد الطبيعية، بوسائل منها الاضطلاع بمشروع تجريبي في جامايكا.
- ٤٤ - وتواصل اليونسكو دعم توطيد وتوسيع برنامج مراقبة الشواطئ التثقيفي في منطقة البحر الكاريبي، وذلك بإشراك الطلاب والمعلمين وأعضاء المجتمعات المحلية. ويجري حالياً وضع قاعدة بيانات عالمية لمراقبة الشواطئ، بغية تمكين الأخصائيين من تبادل البيانات المتعلقة بمشاريعهم على شبكة الإنترنت.

ثالثاً - أنشطة لجنة البحر الكاريبي

- ٤٥ - ما فتئت لجنة البحر الكاريبي منذ إنشائها في عام ٢٠٠٦ بهدف تعزيز الحوكمة المنسقة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى وقيادة مبادرة تسمية منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، تسعى إلى اكتساب طابع مؤسسي كامل من أجل تنفيذ خطة عملها المقترحة. وخلال العامين الماضيين، تواصلت الجهود الرامية إلى التركيز على زيادة الوعي بشأن الدور المحتمل لهذه اللجنة في الإدارة الإقليمية للمحيطات بهدف إشراك بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى وحشد الدعم المالي من المانحين من خارج المنطقة. وفي حين تلقت اللجنة بعض الدعم السياسي والمالي، فإنها لم تحصل حتى الآن على ما يكفي

لإنشاء أمانتها وبدء أعمالها الموضوعية. وخلال فترة السنتين المقبلة، ستتواصل الجهود للتركيز على تعزيز اللجنة وتأمين التمويل اللازم لبدء تشغيلها.

٤٦ - وعلى نحو ما يتناوله بالتفصيل تقرير رابطة الدول الكاريبية (انظر المرفق)، تعتبر اللجنة أن أحد أدوارها الرئيسية يتمثل في تشكيل شبكة تعاونية تقنية وسياساتية تضم جميع البلدان والمنظمات التي تعمل صوب تحقيق التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي بهدف تبادل الخبرات وتنسيق المبادرات عبر تطوير تفاعل وظيفي بين العلوم والسياسات على مستوى المنطقة. وقد أُتخذت خطوات نحو إنشاء هذا التفاعل في عام ٢٠١١ بتوقيع مذكرة تفاهم بين رابطة الدول الكاريبية وجامعة جزر الهند الغربية، تلاها إنشاء شبكة الجامعة لإدارة المحيطات تيسيرا لتفعيل هذه المذكرة. وقد بدأ تشغيل هذه الشبكة المتعددة التخصصات تشغيلاً كاملاً، مما يتيح حلقة وصل بين اللجنة والخبرات المتاحة في مختلف أقسام الجامعة.

رابعا - الآثار القانونية والمالية التي يُحتمل أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة

٤٧ - من المتوقع أن تنكبّ اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة البحر الكاريبي، بمجرد إنشاء الأمانة، على بحث مفهوم البحر الكاريبي باعتباره "منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة" وتعريف الآثار القانونية المترتبة عليه، مع مراعاة المعنى المحدد لعبارة "المناطق الخاصة" في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تجري فيه جميع الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار^(٢).

٤٨ - وعلى نحو ما يتناوله بالتفصيل تقرير رابطة الدول الكاريبية المرفق، يجب النظر إلى الآثار المالية المترتبة على تشغيل لجنة البحر الكاريبي باعتبارها تشمل عنصرين اثنين هما: (أ) تشغيل الأمانة و (ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والمنظمات الإقليمية على تنفيذ القرارات المتعلقة بإدارة السواحل والمحيطات. لكن، نظراً لأن دور اللجنة يكمن في التنسيق وتحقيق التكامل، وليس في التنفيذ، فإن التكاليف المرتبطة بالعنصر الثاني لا تتصل اتصالاً مباشراً بمتطلبات التمويل المتعلقة باللجنة.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ عن المحيطات وقانون البحار. ويغطي التقرير السابق (A/65/301). بمزيد من التفصيل الآثار القانونية التي يُحتمل أن تترتب على مفهوم اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في ضوء اتفاقية قانون البحار والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن.

٤٩ - ومن المهم لدى النظر في الآثار المالية المترتبة على مفهوم البحر الكاربي باعتبارها منطقة خاصة، مراعاة تقدير قيمة الموارد الساحلية والمحيطية لمنطقة البحر الكاربي الكبرى سواء في حالة استعمالها أو في حالة عدم استعمالها. وفي الوقت الراهن، ينصبّ معظم العمل التقديري على الشعاب المرجانية، فيما يتعلق بفوائد المحميات المحمية، دون بذل جهد يُذكر في تقدير قيمة الشعاب المرجانية بوصفها حاجزا دفاعيا ساحليا أو تقدير قيمة النظم الإيكولوجية الأخرى (الجرف القاري، مسألة أعالي البحار).

خامسا - خاتمة

٥٠ - لا تزال مسألة حماية البحر الكاربي وتحقيق الإدارة المستدامة لموارده تشكل أولوية بالنسبة لبلدان منطقة البحر الكاربي الكبرى وبالنسبة للمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وقد شهدت فترة السنتين الأخيرة تطورات إيجابية هامة، ولا سيما فيما يتعلق ببدء سريان الاتفاقات الدولية بشأن النفايات الناجمة عن السفن والتلوث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية. وقد واصلت المنظمات الإقليمية تعاونها، مدعومة بعدد من المبادرات الجديدة لإدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات التي تيسّر تبادل المعارف.

٥١ - وتواصل رابطة الدول الكاريبية الترويج للجنة البحر الكاربي بوصفها هيئة تنسيقية لإدارة المحيطات في منطقة البحر الكاربي الكبرى والسعي إلى بدء تشغيلها. وقد اعترف المجتمع الدولي بأهمية وجود نهج منسق إزاء الإدارة المستدامة للبحر الكاربي، وأبدى دعمه للعمل المقترح للجنة. ولكي يتسنى للجنة تنفيذ برنامج عملها، لا بد لها من الحصول على الدعم المالي من المجتمع الدولي بما يكفي لإنشاء أمانتها. وحالما تحصل لجنة البحر الكاربي على التمويل اللازم لبدء أنشطتها الموضوعية، سيتسنى لها مواصلة بحث مبادرة تسمية البحر الكاربي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة، وتناول تفاصيل الآثار القانونية والمالية المتصلة بذلك.

تقرير رابطة الدول الكاريبية عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٥ المعنون "نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"

أولاً - مقدمة

١ - تعتبر منطقة البحر الكاريبي الكبرى أكثر مناطق العالم تعقيداً وتنوعاً من الناحية الجيوسياسية. وعلى ضوء هذا، وبالنظر إلى عدد البلدان والمنظمات المساهمة في التنمية المستدامة على عدة أصعدة جغرافية ومؤسسية، فإنه يتعذر تجميع كل المعلومات المتعلقة بما يجري إنجازه في المنطقة من أجل كفاءة إدارة البحر الكاريبي وتنميته بصورة مستدامة. ويستند هيكل الإدارة الراهن على الاحتفاظ بجرود مستفيضة من المشاريع والمعلومات. ويعتبر إنشاء هيكل شبكي يعزز التفاعل فيما بين البلدان والمنظمات الشريكة ويسهل الوصول إلى معلوماتها وخبراتها وسيلة تعاون أكثر فعالية وكفاءة من نهج يتوخى الاحتفاظ بجرود مستفيضة من المشاريع والخبرات والمعلومات. ولجنة البحر الكاريبي تتيح هذا الحل.

٢ - ويتمثل أحد الأدوار الرئيسية للجنة البحر الكاريبي في إنشاء وصون شبكة تقنية قائمة على السياسات العامة تشمل جميع بلدان رابطة البحر الكاريبي والمنظمات المكلفة بأعمال لها صلة ما بالبحر الكاريبي. وستتناول الشبكة القضايا البالغة الأهمية التي تواجه المنظومات البحرية بالمنطقة. وفي هذا الصدد، يمكن للجنة أن تقوم بدور هيئة للتنسيق وتبادل الخبرات فيما بين الدول بشأن سياساتها في البحر الكاريبي، ولتعزيز الآليات القائمة من خلال تشجيع أوجه التآزر والتعاون بين المؤسسات دون المساس بولاية كل منظمة.

٣ - وسيطلب نهج الشراكة أو التواصل الشبكي المبين أعلاه والمعتمد أسلوباً لتشغيل لجنة البحر الكاريبي دعماً على المستوى القطري وكذلك دعماً من طائفة كاملة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية التي تتألف منها الشبكة. ولا يتوخى من لجنة البحر الكاريبي في نهاية المطاف أن تكون هيئة لتنفيذ المشاريع التقنية. ذلك أن هناك شركاء محليين ووطنيين وإقليميين بوسعهم الاضطلاع بهذا الدور. بل يتوخى منها بالأحرى أن تكون بمثابة آلية تساعد على بناء وتعزيز شبكة من الشركاء، بهدف تطوير تفاعل وظيفي بين العلوم والسياسات على مستوى المنطقة.

٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، تمكنت رابطة الدول الكاريبية وجامعة جزر الهند الغربية من تحقيق ذلك. ووقعت المؤسسات مذكرة تفاهم لدعم تشغيل لجنة البحر الكاريبي. وتلا ذلك قيام نائب رئيس الجامعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بإنشاء شبكة الجامعة لإدارة المحيطات من أجل تيسير تنفيذ المذكرة. وتتيح الشبكة حلقة وصل بين الخبرات المتاحة في أقسام الجامعة الأربعة من جهة، واللجنة من جهة أخرى. وتضم الشبكة العديد من الأعضاء من طائفة واسعة التخصصات ويجري تشغيلها بصورة كاملة.

٥ - ويشمل هذا التقرير أنشطة رابطة الدول الكاريبية ولجنة البحر الكاريبي التابعة لها، فيما يتعلق بالإجراءات التي أبرزها قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٥ المعنون "نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة"، الذي أُتخذ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كما يغطي المسائل المبينة في الفقرتين ٦ و ١٧.

٦ - ويتضمن التقرير، بصورة محددة، معلومات مستكملة عن المسائل المشمولة بالفقرات ٣ و ٤ و ٨ إلى ١١ و ١٤ و ١٦ و ١٧ من القرار ١٥٥/٦٥. وتتمثل الأنشطة التي يتناولها في ما يلي:

- إضفاء الطابع المؤسسي على لجنة البحر الكاريبي
- الدعم الدولي للجنة البحر الكاريبي
- التقدم المحرز فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية
- إدارة مصائد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي البحري
- التأهب للكوارث
- القدرة البشرية
- الآثار القانونية

إضفاء الطابع المؤسسي على لجنة البحر الكاريبي ولجنتها الفرعية

٧ - شهدت فترة السنتين المنصرمة تقدماً مطرداً، وإن كان بطيئاً، فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي على لجنة البحر الكاريبي باعتبارها الآلية الرئيسية للإدارة المحيطية والتنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى ولتحقيق أهداف مبادرة البحر الكاريبي. وركزت معظم الجهود المبذولة على زيادة الوعي داخل منطقة البحر الكاريبي الكبرى وخارجها بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة البحر الكاريبي في الإدارة المحيطية الإقليمية. وانصبت هذه الجهود داخل منطقة البحر الكاريبي الكبرى بشكل رئيسي على إشراك البلدان والمنظمات

الشريكة وحشد الدعم للجنة. أما خارج هذه المنطقة، فقد ركزت الجهود على استقطاب الدعم المالي. وفي حين تحقق الحصول على بعض الدعم (انظر أدناه)، فإن هذا الدعم لم يكن كافياً لإنشاء أمانة اللجنة وبدء أعمالها الموضوعية.

٨ - وطوال فترة السنتين، جرى تعميم مقاصد اللجنة وخططها في محافل شتى منها:

- دورة تقييم المنجزات شارك في تنظيمها برنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك لمنطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك ومركز إدارة الموارد والدراسات البيئية بجامعة جزر الهند الغربية، مقدمة إلى موظفي مصائد الأسماك في الجماعة الكاريبية، جامعة جزر الهند الغربية، الحرم الجامعي "Cave Hill" من ٢٣ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
- المؤتمر السنوي الثالث والستون لمعهد مصائد الأسماك في الخليج ومنطقة البحر الكاريبي، سان خوان، بورتوريكو، من ١ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
- حلقة العمل المتعددة التخصصات التابعة لآلية مصائد الأسماك الإقليمية الكاريبية بشأن سياسات مصائد الأسماك المشتركة، جورجيتاون، غيانا، من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١
- المؤتمر العلمي الخامس والثلاثون لرابطة المختبرات البحرية لمنطقة البحر الكاريبي، سان خوان، كوستاريكا، من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١
- مؤتمر المياه الدولية الستون التابع لمرفق البيئة العالمية والمعقود كل سنتين، دوروفنيك، من ١٧ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
- الندوة الافتتاحية التابعة لاتحاد البلدان الأمريكية لبحوث البحار، جامعة ولاية فلوريدا، تالاهاسي، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
- الدورة الرابعة عشرة للجنة مصائد الأسماك في المنطقة الغربية الوسطى من المحيط الأطلسي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، بنما سيتي، من ٦ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢
- حلقة عمل منظمة دول شرق البحر الكاريبي بشأن إدارة المحيطات، خليج رودني، سانت لوسيا، ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢
- المؤتمر المعني بالاستخدام المستدام للمحيطات في سياق الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر، موناكو، من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١

- اجتماع علوم المحيطات لعام ٢٠١٢، مدينة سالت ليك، يوتا، من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢
- مؤتمر ”الكوكب في المحك: معارف جديدة صوب إيجاد الحلول“، لندن، من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢

وقد بدأت بعض هذه اللقاءات التفاعلية بإيعاز من المنظمة الداعية لعقد اللقاء وهي تعكس تنامي الوعي بشأن لجنة البحر الكاريبي في المنطقة والرغبة في إقامة شراكات معها.

٩ - واستفادت لجنة البحر الكاريبي ورابطة الدول الكاريبية من الترويج داخل الجماعة الكاريبية في محفلين معقودين على مستوى الوزراء، وهما الاجتماعان الرابع عشر والخامس عشر لمجلس العلاقات الخارجية والعلاقات بين دول الجماعة، والاجتماع الخاص السابع والثلاثون لمجلس التجارة والتنمية؛ وكذلك على مستوى مؤتمر رؤساء حكومات بلدان الجماعة الكاريبية، في اجتماعهم العادي الثاني والثلاثين.

١٠ - وستعقد لجنة البحر الكاريبي ندوة مصغرة في عام ٢٠١٢ بغرض تزويد البلدان والمنظمات الدولية بمزيد من المعلومات عن لجنة البحر الكاريبي وحشد الدعم لأعمالها.

١١ - وقد تعززت هذه الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بدور اللجنة من خلال إعداد وثيقة عن منظور السياسات العامة بعنوان ”النظام الناشئ لإدارة المحيطات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى“ نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وذلك في شراكة مع جامعة جزر الهند الغربية.

١٢ - ولم تعقد لجنة البحر الكاريبي وهيئتها أي اجتماعات خلال فترة السنتين. ومن المقرر الدعوة إلى عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة في عام ٢٠١٢.

١٣ - وما زال النهج المتوخى أتباعه في تشغيل اللجنة يقوم على أساس مرحلة أولى تستغرق أربعة أعوام يجري التركيز فيها على الموارد البحرية الحيّة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، بما في ذلك صلاحها بالقطاعات المنتجة من قبيل مصائد الأسماك والسياحة، مع الإشارة إلى الأخطار التي يمثلها تغير المناخ. وحُدّد المبلغ الأساسي للتمويل الملتزم من المجتمع الدولي لتنفيذ هذه المرحلة الأولى على مدى فترة أربع سنوات في ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. لكن على الرغم من ضآلة المبلغ الملتزم والنهج الحذر المقرر أتباعه في هذه المرحلة الأولية، لم يتوافر التمويل المتوخى، مما تعذر معه إنشاء الأمانة اللازمة لتنسيق الأنشطة المقترحة للجنة.

١٤ - وستواصل في فترة السنتين المقبلة الجهود الرامية إلى الترويج للجنة والحصول على التمويل اللازم لها.

١٥ - ومن المتوقع أن يساهم التركيز على إدارة المحيطات والموارد البحرية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في زيادة الوعي بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن إدارة المحيطات على المستويين الإقليمي والعالمي. ويُتوقع أن يؤدي تزايد الوعي على هذا النحو وتنامي الزخم الناجم عن عملية الأمم المتحدة المنتظمة بشأن المحيطات إلى تيسير الحصول على الأموال اللازمة للجنة.

الدعم الدولي للجنة البحر الكاريبي (الفقرتان ٤ و ١٢)

١٦ - ما برحت تركيا وجمهورية كوريا، وهما عضوان مراقبان في رابطة الدول الكاريبية، تقدمان دعماً مالياً مهماً لأعمال لجنة البحر الكاريبي على مدى فترة السنتين المنقضية. وقد أسهمت تركيا بمبلغ يناهز ٩٩٠,٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، في حين قدمت جمهورية كوريا للجنة مبلغ ٧٥ ٧٢٥,٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وقد كان لهذين التبرعين دور في دعم تشغيل اللجنة وساهما مساهمة حاسمة في أنشطتها المتعلقة بمشاريع ومهام شتى.

١٧ - ويشكل إدراج البحر الكاريبي في الاستراتيجية المشتركة بين البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، وهي استراتيجية يُنتظر اعتمادها من جانب الاتحاد الأوروبي، دليلاً على تزايد الاعتراف بأهمية المسائل البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى.

١٨ - وفي الاجتماع السادس والعشرين لمجلس وزراء الرابطة الكاريبية، المعقود في مونتيجو باي بجامايكا، في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، أكد الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استعداد هذه المنظمة للنظر بصورة إيجابية في مسألة تسمية البحر الكاريبي منطقة خاصة.

التقدم المحرز بشأن الاتفاقات الدولية ذات الصلة (الفقرتان ٨ و ١١)

١٩ - تشجع المنظمة البحرية الدولية على اعتماد نحو ١٥ اتفاقية وبروتوكولاً تُعنى بمنع التلوث وإدارة الشؤون البحرية.

٢٠ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠١١، بدأ سريان متطلبات التصريف للمنطقة الخاصة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. بموجب المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن المعنون "أنظمة منع التلوث بالقمامة المتولدة من السفن". وكانت هذه المنطقة، التي تشمل

خليج المكسيك والبحر الكاريبي، قد أعلنت في تموز/يوليه ١٩٩١ منطقة بحرية خاصة بموجب المرفق الخامس للاتفاقية. وقدمت معظم بلدان المنطقة إشعاراً بتوفير مرافق الاستقبال الملائمة في معظم الموانئ ذات الصلة، بحيث يمكن الآن تفعيل وضع المنطقة البحرية الخاصة. ومقتضى أحكام المرفق الخامس بشأن تصريف القمامة في المناطق الخاصة، يُحظر التخلص في البحر من كافة أنواع القمامة، بما فيها اللدائن.

٢١ - وفي فترة السنتين الماضية، اضطلعت المنظمة البحرية الدولية بالعديد من الأنشطة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى دعماً لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٥، ولا سيما:

- إنشاء قاعدة بيانات قائمة على نظام المعلومات الجغرافية تتناول حركة الملاحة البحرية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى
- تغطية تكاليف حضور مشاركين من ثمانية بلدان لتمكينهم من المشاركة في المؤتمر الدولي لمنع انسكاب النفط لعام ٢٠١١
- حلقة عمل إقليمية عن الاتفاقية الدولية لمراقبة النظم المضارة المضادة للحشف على السفن
- التدريب على رصد وإنفاذ الاتفاقية الدولية لمراقبة وتصريف مياه الصابورة ورواسب السفن
- حلقة عمل إقليمية عن تنفيذ الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتعاون في مجال التلوث النفطي.

٢٢ - وتدعم أنشطة برنامج البيئة الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دعماً قوياً أحكام قرار الجمعية العامة ١٥٥/٦٥. ويُضطلع بهذه الأنشطة في إطار اتفاقية قرطاجنة وبروتوكولاتها الثلاثة. وقد أصبحت كافة الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية، عدا ثلاث دول (سورينام، وهاييتي، وهندوراس)، أطرافاً متعاقدة في اتفاقية قرطاجنة والبروتوكول الملحق بها المتعلق بالتعاون على مكافحة انسكابات النفط في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وأصبحت جزر البهاما هي الدولة السادسة عشرة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى التي تصبح طرفاً في البروتوكول الملحق بالاتفاقية والمتعلق بالمناطق والأحياء البرية المتمتعة بحماية خاصة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وبالتالي، فإن ١٥ دولة، من أصل ١٦ دولة موقعة، هي أعضاء في رابطة الدول الكاريبية أو أعضاء منتسبة إليها. أما البروتوكول المتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية، فقد دخل حيز النفاذ في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠. وانضم

بلدان إضافيان طرفين متعاقدين فيه خلال فترة السنتين الماضية، بحيث أصبح مجموع عدد الأطراف المتعاقدة في هذا البروتوكول تسعة بلدان.

٢٣ - ولم تصدّق أي دولة أخرى عضو في رابطة الدول الكاريبية على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار خلال فترة السنتين هذه، بحيث ظل العدد الإجمالي للتصديقات ٢٢ تصديقاً. وكذلك لم تحدث في فترة السنتين الأخيرة تصديقات أخرى على اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدّة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدّة السمكية الكثيرة الارتحال (الاتفاق المتعلق بالأرصدّة السمكية)^(٣)، بحيث ظل العدد الإجمالي لعدد تصديقات الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية عند سبعة تصديقات.

البرامج الهادفة إلى النهوض بإدارة مصائد الأسماك وحفظ التنوع البيولوجي البحري (الفقرات ٩ و ١٠ و ١٢)

٢٤ - على النحو المبين من قبل، تضطلع البلدان الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والمنظمات القائمة في المنطقة بعدد كبير من الأنشطة، كثير منها على الصعيدين المحلي والوطني، بهدف معالجة فقدان التنوع البيولوجي في النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. وبينما يركز بعض هذه الأنشطة بالتحديد على التنوع البيولوجي البحري، يتبنى معظمها نهجاً أعم نحو الاستدامة ويشمل جوانب سبل الرزق والإدارة. وليس من الممكن تضمين هذا التقرير حصراً تاماً للأنشطة، وإن كان من الممكن إلقاء الضوء على بعض الجهود الإقليمية الملحوظة المرتبطة بلجنة البحر الكاريبي.

٢٥ - ولا تزال أعمال البرنامج البيئي الكاريبي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومقره في وحدة التنسيق الإقليمي بجامايكا، تمثل أهمية كبرى للتقدم المحرز فيما يتعلق باستعمال الموارد البحرية استعمالاً مستداماً في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. ونظراً لمسؤولية وحدة التنسيق الإقليمي عن مراقبة تنفيذ اتفاقية قرطاجنة وبروتوكولاتها، فإنها تؤدي دوراً واسع النطاق وبالغ الأهمية في حفظ التنوع البيولوجي وإنشاء المحميات الساحلية والبحرية والحد من التلوث البحري الناجم عن مصادر برية وبحرية.

٢٦ - وتواصل منظمات إقليمية أخرى مسؤولة عن الاستعمال المستدام للموارد البحرية الحية - وهي منظمات من قبيل آلية مصائد الأسماك الإقليمية الكاريبية التابعة للجماعة الكاريبية، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، ومنظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات

(٣) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ٢١٦٧، رقم ٣٧٩٢٤.

لبرزخ أمريكا الوسطى، ووحدة البيئة والتنمية المستدامة التابعة لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي - تعزيز نهج قائم على النظم الإيكولوجية حسب المستهدف في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والتحرك قُدماً نحو تبني هذا النهج على أتم وجه وتنفيذه. وفي ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠، وافق المجلس الوزاري لآلية مصائد الأسماك الإقليمية الكاريبية على إعلان كاستريز (سانت لوسيا) بشأن الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مبرهنًا بذلك على التزام قوي بإزاء مصائد الأسماك المستدامة. وقد أحرزت آلية مصائد الأسماك الإقليمية الكاريبية تقدماً صوب وضع الصيغة النهائية لسياستها المتعلقة بمصائد الأسماك المشتركة، المقرر إحالتها إلى مؤتمر رؤساء حكومات بلدان الجماعة الكاريبية في اجتماعها العادي الثالث والثلاثين المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠١٢، حيث سيُنظر فيها لأغراض اعتمادها بصفة نهائية. وواصلت منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى تعزيز الإدارة المتكاملة العابرة للحدود في منطقة أمريكا الوسطى وأحرزت تقدماً جيداً فيما يتعلق بمسائل إدارة جراد البحر وسمك القرش في جملة مسائل أخرى تتعلق بالنظام الإيكولوجي البحري. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت منظمة دول شرق الكاريبي مشاوراً بشأن إدارة المحيطات كجزء من برنامج الإدارة المستدامة للمحيطات، بهدف التحرك بالدول الأعضاء فيها صوب الإدارة المتكاملة للمحيطات على مستوى عابر للحدود.

٢٧ - ويشارك في مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له (الممتد من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣)، والذي يموله مرفق البيئة العالمية وتنفذه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الفرعية المعنية بالبحر الكاريبي التابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما عدده ٢٦ بلداً، ويركز على إدارة الموارد البحرية الحية العابرة للحدود في المنطقة. ويشتمل هذا المشروع على مجموعة مكونات مشاريعية تركز على تحسين إدارة المحيطات. وتتصل ثلاثة من هذه المكونات اتصالاً مباشراً بدعم وحدة المناطق الساحلية والجزر الصغيرة ولجنة البحر الكاريبي. وهي تشمل ما يلي: استحداث عملية رصد وإبلاغ إقليمية للمحيطات والعمل بنشاط على تطوير تفاعل بين العلوم والسياسات لأجل البحر الكاريبي والمناطق المتاخمة، وكلاهما يعترف بلجنة البحر الكاريبي باعتبارها هيئة رئيسية للسياسة العامة الإقليمية تختص بالشؤون البحرية. ولا يزال مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر الكاريبي يمثل وصلة بينية مع اللجنة من أجل تعزيز إدارة المحيطات بصورة أكثر فعالية واستدامة.

٢٨ - ويمثل مشروع مستقبل الشباب في بيئة متغيرة (٢٠١٠-٢٠١٤) (قيمته نحو ١٠ ملايين دولار) نشاطاً إقليمياً هاماً آخر صُمم ليتضمن الاعتراف باللجنة باعتبارها هيئة رئيسية للسياسة العامة الإقليمية مختصة بالشؤون البحرية. وقد تواصل هذا المشروع في فترة

الستتين الماضية وهو يضم ١٤ شريكاً أوروبياً وسبعة شركاء إقليميين. ويهدف مشروع مستقبل الشعاب في بيئة متغيرة إلى تقييم الشعاب المرجانية على الصعيد الإقليمي وتقديم المشورة السياسية العامة والإدارية إلى البلدان والمنظمات الإقليمية. وهذا المشروع مصمم بطريقة من شأنها وضع مشورته المتعلقة بالسياسة العامة في سياق لجنة البحر الكاريبي وغيرها من المنظمات الإقليمية.

٢٩ - والإدارة القائمة على أساس النظم الإيكولوجية ضرورية للاستعمال المستدام للموارد البحرية وحفظ التنوع البيولوجي البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد كان إحراز تقدم ملحوظ صوب الإدارة البحرية القائمة على النظم الإيكولوجية بحلول ٢٠١٠ يشكل أحد أهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد أصبح النهج القائم على أساس النظم الإيكولوجية، الذي ينتهجه مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير للبحر الكاريبي، مدعوماً بالتحليلات التشخيصية العابرة للحدود والمحددة حسب النظام الإيكولوجي للمسائل المتعلقة بمصائد الأسماك. وقد أدمجت مبادئ الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في سياسة مصائد الأسماك المشتركة التي تعكف بلدان الجماعة الكاريبية على وضعها، بواسطة آلية مصائد الأسماك الإقليمية الكاريبية، وأصبحت تشكل فعلاً أسس برامج وخطط منظمة قطاع صيد الأسماك وتربية المائيات لبرزخ أمريكا الوسطى.

٣٠ - وقد شارك في تمويل برنامج الجهاز الراسي لتجميع السمك في جزر الأنتيل الصغرى كل من فرنسا والاتحاد الأوروبي وهو يهدف، بالتعاون مع الأفرقة العلمية ومديري مصائد الأسماك في جزر الأنتيل الصغرى وهاييتي، إلى تطوير نهج تشاركي متكامل إزاء التنمية المستدامة والمسؤولة لممارسة الصيد المزدهرة في المنطقة باستخدام أجهزة تجميع السمك. وقد أُتخذت حتى الآن إجراءات ترمي إلى تعميم نظم تركز على الصيد وعلى جرد الأنواع من دومينيكا وغرينادا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيرست ونيفس والمارتينيك.

٣١ - وفي مجال برامج دعم البيئة البحرية المحمية، شارك صندوق البيئة العالمية (فرنسا) في مشروعين اثنين أولهما مشروع منظمة دول شرق البحر الكاريبي للمناطق المحمية وسبل العيش المرتبطة بها. ويركز هذا المشروع على حفظ التنوع البيولوجي ذي الأهمية العالمية للبلدان المشاركة فيه الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وذلك من خلال إزالة الحواجز التي تعوق الإدارة الفعالة للمناطق المحمية، وزيادة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في التخطيط لهذه المناطق وإدارتها واستخدامها بصورة مستدامة. ويشمل المشروع الثاني التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن شبكة المحميات البحرية في كوبا.

٣٢ - وقامت كل من الجمهورية الدومينيكية، بالاشتراك مع كوبا وجامايكا (بصفتها مراقب)، وهاييتي وفرنسا ومديرية البيئة في المارتينيك وغوادالوب بالترويج لمشروع الممر البيولوجي الكاريبي. ويهدف هذا المشروع إلى "حفظ التنوع البيولوجي وإدماج المجتمعات المحلية في تنمية متناغمة مع الطبيعة".

٣٣ - وتشكل حماية التنوع البيولوجي البحري هدف محمية أغوا للشديدات البحرية، التي تغطي المنطقة الاقتصادية الخالصة لفرنسا في البحر الكاريبي. وقد وقعت الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي ووكالة فرنسا للمناطق المحمية اتفاق "توأمة محميتين" لدعم حماية الحيتان الحدّبة المهددة بالانقراض التي تمّاجر مسافة تزيد على ٣٠٠٠ ميل سنوياً بين محمية ضفة ستيلواغن البحرية الوطنية التابعة للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي على ساحل ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية ومحمية أغوا للشديدات البحرية في جزر الأنتيل الفرنسية في البحر الكاريبي. وتتيح المحميتان الدعم لنفس المجموعة من الحيتان التي تقضي فصلي الربيع والصيف في المراتع الغنية لضفة ستيلواغن قبل التوجه جنوباً إلى المياه الأدفأ في البحر الكاريبي من أجل التكاثر والتفريخ.

٣٤ - وفي عام ٢٠١١، اختتم مشروع الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية، الذي موله مرفق البيئة العالمية ونفذه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث ركز على تأثر البيئة البحرية بالمؤثرات الآتية من عمق البلدان وسواحلها، وذلك عقب تنفيذ ١٦ مشروعاً تجريبياً ناجحاً. ويستهدف مشروع خليج هندوراس، الذي يموله مرفق البيئة العالمية ويضم كل من بليز وغواتيمالا وهندوراس، صون وتحسين أمن العمليات البحرية الدولية وكفاءتها، ومنع التلوث البحري الذي تسببه السفن، فضلاً عن التلوث الناجم عن التصريف غير القانوني في المصادر الأرضية للملوثات التي تتسم بخطورة وسُمية شديديتين تهددان حياة الإنسان والحيوان والنظم الإيكولوجية الساحلية البحرية.

٣٥ - وفي عام ٢٠١١، أكملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة عن فوائد وتكاليف الاستثمار في نظم إدارة النفايات البلدية في منطقة البحر الكاريبي. وبحث الدراسة حالة بلدين وحُلصت إلى أن معدل الفائدة إلى التكلفة يناهز ١:١٠ في بلد جرى فيه تطوير نظم إدارة النفايات البلدية مع التركيز بوجه خاص على إدارة النفايات الناجمة عن السفن. وقد كانت الفوائد المسجلة عالية بالنظر إلى ارتفاع درجة اعتماد هذا البلد على الموارد الساحلية والبحرية لتنمية قطاع السياحة. ويتوخى الاستئارة بهذه الدراسة في وضع المزيد من السياسات بهدف مساعدة بلدان منطقة البحر الكاريبي في جهودها الرامية إلى حماية البحر الكاريبي من التدهور.

٣٦ - وعلى الرغم من التقدم المحدود الذي أُحرز في تشغيل لجنة البحر الكاريبي بسبب نقص التمويل، فإن هناك اعترافاً متزايداً بدورها الرئيسي باعتبارها هيئة إقليمية لإدارة المحيطات. ويجري بصورة متزايدة وضع مشاريع وبرامج دعماً لهذا الدور. ويتوقع أن تُكَمَّل اللجنة أنشطة المنظمات العديدة المعنية بالإدارة المستدامة للمحيطات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وذلك من خلال الاضطلاع بدور هيئة إقليمية للسياسة العامة تُدمج أعمال تلك المنظمات.

اتقاء الكوارث والتأهب لها والتخفيف من آثارها وإدارتها والإغاثة والإنعاش (الفقرات من ١٣ إلى ١٥)

٣٧ - لا تزال الكوارث الطبيعية تخلف آثاراً اجتماعية واقتصادية جسيمة في بلدان رابطة الدول الكاريبية. ويعدّ المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الكائن في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، منظمة محورية فيما يتعلق بإدارة الكوارث. وتشمل أنشطتها إجراء تقييمات ما بعد الكوارث؛ وأنشطة بناء القدرات لمعالجة الكوارث؛ وإعداد المعلومات التقنية المتعلقة بالكوارث.

٣٨ - والتمكين لتحقيق خطة الحد من أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي يقتضي عدداً من الإجراءات، منها اعتراف الحكومات ووزارات التعليم اعترافاً رسمياً بأهمية وإلحاح إدراج موضوع الحد من مخاطر الكوارث كأولوية في السياسة الإنمائية لهذه الوزارات. ويتمثل إجراء آخر في إدراج موضوع الحد من مخاطر الكوارث في المقررات المدرسية، سواء بتضمينها في مقررات معينة أو تدريسها كمقررات مستقلة بذاتها. والارتقاء بإدارة المعارف المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، لا سيما البحوث، لدعم عملية صنع القرار يمثل مجاًلاً آخر يقتضي الاهتمام، نظراً للتوسع السريع في المعارف المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، باعتبارها ظاهرة طبيعية واجتماعية على حد سواء.

٣٩ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقييمات لآثار تغير المناخ في القطاعات الرئيسية المهشة لعدد من بلدان البحر الكاريبي حتى عام ٢٠٥٠. ومن الإجراءات المتخذة ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بالقرار، تحليل القطاع الساحلي والبحري لجزر فرجن البريطانية وسانت كيتس ونيفس. وقد أتاحت هذه التقييمات معلومات كمية عن تكاليف آثار تغير المناخ وحددت القيمة النقدية لمختلف خيارات التكيف والتخفيف المقترحة. وتكمن أهمية هذه المعلومات في إمكانية الاستئارة بها لدى وضع استراتيجيات الحد من استخدام الطاقة ومن ثم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تضر بشكل خاص الأنواع البحرية، ولا سيما الشعاب المرجانية.

تنمية قدرة الموارد البشرية (الفقرة ١٦)

٤٠ - هناك طائفة مكتملة من المبادرات في منطقة البحر الكاريبي الكبرى تساهم في بناء القدرة على التنمية المستدامة على أصعدة عديدة، تتراوح بين الصعيد المحلي والصعيد الإقليمي. وتشمل هذه المبادرات تدريب الأشخاص في المنظمات المجتمعية، والحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية. ويتم هذا التدريب في شكل دورات قصيرة وبرامج طويلة الأجل تمنح حريجها شهادات. وبناء القدرات مادة تتيحها المنظمات غير الحكومية، والحكومات، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات الإقليمية في شتى أنحاء المنطقة، وغالباً ما يكون ذلك بالاشتراك مع شركاء ومانيين من خارج المنطقة. ومن النماذج الإقليمية للتدريب القصير الأجل: تدريب المدربين في مجال إدارة المحميات البحرية تنظمه شبكة إدارة المحميات البحرية في البحر الكاريبي؛ وبناء القدرات في إطار البرنامج الثاني لأسماك دول مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ وتدريب مديري المحميات البحرية بشأن الرصد الاجتماعي - الاقتصادي من خلال مبادرة تحدي الكاريبي (وهو مشروع تموله المؤسسة الوطنية للأسماك والحياة البرية). ويرد أعلاه وصف التدريب الذي تقدمه المنظمة البحرية الدولية.

٤١ - وثمة نقطة رئيسية بشأن بناء القدرات لإدارة المحيطات الإقليمية، هي أن هذا الأمر يمثل مسعى متعدد الأوجه. ذلك أن نهج الربط الشبكي، الذي يجري إعداده لتشغيل لجنة البحر الكاريبي، مُصمَّم لتيسير اتباع هذا النهج فيما يختص ببناء القدرات. وبينما يمثل التدريب جانباً ضرورياً، يتجاوز بناء القدرات مجال التدريب بشروط بعيد. وكثير مما يلزم تعلمه لإدارة المحيطات يمكن اكتسابه على أفضل نحو بطريقة "التعلم بالعمل". ووفقاً لنموذج لجنة البحر الكاريبي، يتعلم الشركاء في سياق عمليتي التنفيذ وبناء القدرات المشتركين، وهو ما ينشئ القدرة على التكيف والمرونة. ولذلك، فإن ما يلزم بشدة لإحراز تقدم بناء على هذه النظرة الشاملة إلى بناء القدرات هو توافر الدعم للمضنيّ قُدماً في تشغيل لجنة البحر الكاريبي.

الآثار القانونية والمالية لمفهوم البحر الكاريبي باعتباره منطقة بحرية خاصة في سياق التنمية المستدامة (الفقرة ١٨)

٤٢ - ينبغي تقدير الآثار المالية لتشغيل لجنة البحر الكاريبي على مستويين اثنين: (أ) تشغيل الأمانة و (ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والمنظمات الشريكة على القيام بدورها في إدارة السواحل والمحيطات على النحو المتوخى في مشاوره الخبراء. ويصل تقدير أولي لتكلفة إنشاء وتشغيل الأمانة خلال مرحلة السنوات الأربع الأولى، حيث

سيكون التركيز على الموارد البحرية الحيّة وحدها، إلى مبلغ ١,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا هو تقدير الحد الأدنى للأموال اللازمة للبدء.

٤٣ - أما الآثار المتعلقة بالتكاليف الخاصة بتعزيز قدرة البلدان الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية والمنظمات الشريكة على القيام بدورها في إدارة السواحل والمحيطات، فهي بعيدة المدى من حيث احتياز البيانات والمعلومات وتحليلها وتوفير المشورة وتنفيذ القرارات. بيد أن لجنة البحر الكاريبي لم تُصمّم لتكون مسؤولة عن تنفيذ هذه الأنشطة. وعلى غرار ما جرى تأكيده أثناء مشاورات الخبراء، ستقع مسؤولية التنفيذ بشكل رئيسي على عاتق المنظمات الشريكة. وسيقتصر دور اللجنة على التنسيق وتحقيق التكامل الشامل. وقد يمتد دورها ليشمل تحديد الاحتياجات على المستوى الإقليمي وتيسير وصول المنظمات إلى مصادر التمويل. وستقوم بالربط الشبكي بين المنظمات عندما يكون تفاعلها كفيلاً بتحقيق قيمة مضافة في أنشطتها الفردية. وباعتبارها كذلك، تظل اللجنة كيانا صغيراً ذا موارد بشرية محدودة يؤدي دوراً تكاملياً محددًا على مستوى السياسات الإقليمية.

٤٤ - ويتمثل أحد الجوانب المالية الهامة الواردة في هذا القرار في الحاجة إلى التقدير الكامل لقيمة الموارد الساحلية والمحيطية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى من حيث قيمتها في حالة استعمالها وقيمتها في حالة عدم استعمالها، مما يدعم السياحة والأنشطة الترفيهية والثقافية للسكان المحليين. ويمثل إدراك هذه القيم ووضعها في الحسبان عنصراً هاماً من عناصر تحديد الآثار المالية. ويشير استعراض لهذا العمل به في المنطقة، قام به مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لمنطقة البحر الكاريبي إلى تركيز الجزء الأكبر من العمل على الشعاب المرجانية، ولا سيما فوائدها المحميات البحرية، في حين لم تُبذل سوى جهود قليلة من أجل تحديد قيمة الشعاب المرجانية باعتبارها دفاعاً ساحلياً. أما قيمة النظم الإيكولوجية الأخرى (الجرف القاري، أعالي البحار)، فإنها لم تكن محل اهتمام يُذكر.

٤٥ - ويتوقع البدء في العمل المتعلق بتحديد الآثار القانونية المترتبة على القرار بمجرد إنشاء الأمانة وبدء تشغيل اللجنة القانونية الفرعية تشغيلاً كاملاً.